مع المزاج العام في الشارع الاسرائيلي، الذي جنح نحو التطرف كرد فعل على الانتفاضة الشعبية، وعلى سيل التنديدات العالمي بأعمال القمع التي كانت ترتكبها، يومياً، قوات الأمن الاسرائيلية (تبيّن من استطلاع للرأي العام، نشرته صحيفة «يديعوت احرونوت» في ١٩٨٧/١٢/٢٥ ان ٦٩ بالمئة من المستفتين طالبوا بتشديد اجراءات القمع في الضفة والقطاع)، اكتشف ان دعوته هذه، تصبّ، عملياً، في طاحونة الليكود؛ ولذا، سارع الى اضافة كلمة «الآن» الى حديثه عن ضرورة الوحدة والى ربطها فقط بالسياق العام لـ «اعمال الشغب» (عكيفا ايلدار، **هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٥).

تلاحم نضالي

بينما كان حكّام اسرائيل منهمكين في محاولاتهم لقمع الانتفاضة، التي اخذت تتصاعد وتتسع مع اتساع وضراوة عمليات القمع من جانب قوات الاحتلال، فتحت الجماهير العربية الفلسطينية في اسرائيل جبهة جديدة، كاجراء تضامني مع انتفاضة المناطق المحتلة، وللاحتجاج والتنديد بسياسة القمع الحكومية.

وجاءت المبادرة الى حملة التضامن هذه من بلدية الناصرة التي اقرّ مجلسها اقتراحاً بالدعوة الى اعلان الاضراب العام استنكاراً لما يجرى في المناطق المحتلة، في الجلسة الطارئة التي عقدها في ١٩٨٧/١٢/١٦. وقرر المجلس تكليف رئيس البلدية، عضو الكنيست توفيق زيّاد، طرح هذا القرار على اللجنة القطرية لمؤتمر رؤساء المجالس المحلية العربية، في جلستها الخاصة في مدينة شفاعمرو (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/١٢/١٧). وذكرت التقارير الصحافية ان اللجنة قررت الدعوة الى عقد اجتماع عام، دعا اليه كل رؤساء المجالس المحلية العربية ورؤساء المؤسسات والمنظمات والفعاليات الاخرى في القطاع العربي، وذلك للتباحث في كيفية الرد على الاحداث في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١٢/١٨). وقرّر المجتمعون اعلان الاضراب العام لمدة يوم واحد في الحادي والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧. ودعا القرار، الذي اتخذ بالاجماع، العمال العرب الى عدم الذهاب الى أماكن اعمالهم في ذلك اليوم، والى تعطيل الخدمات في المجالس المحلية العربية، والى الوقوف دقيقة صمت واحدة، في الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم ذاته، حداداً على ارواح الشهداء في المناطق المحتلة. وقرّر المجتمعون اطلاق اسم «يوم السلام» على ذلك الاضراب (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١٢/٢٠).

وأثار قرار الاضراب الهادف الى الاعراب عن قلق الجماهير العربية الفلسطينية من تدهور الاوضاع في المناطق، والى المطالبة بايقاف اعمال القمع ضد السكان، وبعقد مؤتمر دولي للسلام، وبمشاركة م.ت.ف. بهدف ايجاد حل للقضية الفلسطينية، ردود فعل كثيرة ومختلفة لدى الاوساط الاسرائيلية الرسمية، وغير الرسمية، والتي سارعت الى اطلاق التحذيرات من مغبّة هذا العمل. اولى التحذيرات صدرت عن رئيس الحكومة شامير، الذي قال: «لقد وسّعت م.ت.ف. نشاطها نحو عرب اسرائيل. واني اقول، بثقة، ان لها اتصالات مع ' راكح ' وجهات اخرى في الوسط العربي». وأضاف: «انني ادعو عرب اسرائيل، وكذلك السكان العرب في المناطق المحتلة، الى عدم الانجرار وراء المحرّضين» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١٢/٢٠). واتهم مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، العميد (احتياط) عاموس غلبواع، حزب «راكح» بجرّ عرب اسرائيل الى الاضراب. وأضاف غلبواع: «من الواضح ان جزءاً كبيراً من الاغلبية المعتدلة والصامتة كان، وما زال، ضد الاضراب، لكن ' راكح ' استغل الوضع بشكل واضح، وقام بخلق جوّ من الارهاب في الاجتماع الذي عقده رؤساء المجالس المحلية العربية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١٢/٢١). وقال غلبواع «ان الاوساط الحكومية تنظر الى الاضراب في الوسط العربي بخطورة شديدة، لأنه كان بمقدور تلك الاوساط المعتدلة الاعراب عن تماثلها؛ ولكن قيادة ' راكح ' آثرت اتخاذ خطوة خطيرة تقضي بتعطيل كل القطاع العربي، قد يكون لها تأثير على الوضع في المناطق؛ ولذا، فاننا ننظر الى هذا الامر بخطورة بالغة» (**المصدر نفسه**).

في المقابل، ابدى بعض الشخصيات الاسرائيلية تعاطفاً وتفهّماً كاملين لموقف المجالس المحلية العربية ومشاعر المواطنين العرب ازاء